

جائحة COVID-19 العودة إلى كينز واستحقاق نوبل 2021

Covid-19 Pandemic Return to Keynes and Entitlement to Nobel 2021

د. محمود الفرجاني¹

Abstract:

The COVID-19 Pandemic Has Raised Doubts About The Ability Of The Capitalist System To Withstand – Especially In The Face Of Crises – And Its Ability To Optimally Allocate Resources And Achieve Economic Growth In The First Place, Not To Mention The Equitable Distribution Of Its Fruits. The Crisis Also Gave Credibility To The Vital Role Of State Intervention, And Made The Developmental State Model A More Convincingly, And Therefore Social Spending – Has Consistently Constituted The Necessary Tool To Stave Off The Trends Of This Downturn And Contraction In The Global Economy – Left By The Pandemic – Which Restored The Momentum To The Keynesian Ideas That He Presented To Get Out Of The Great Depression 1929–1932, But These Ideas Remained For More Than Half A Century Is Not Outside The Circle Of Inductive Theorizing, Nor Is It Supported By Standard Empirical Research That Explains Its Impact Accurately, And explains the causal relationship between public policy interventions and their results, And Thus The Empirical Studies Presented By David Card, Josh Angrste And Guido Empains Were The Culmination Of A Revolution In The Way Economists Deal With The World, Which Began More Than 30 Years Ago, To Deserve The Three Prize The Nobel Prize In Economics For 2021, Which Is Addressed In This Research Paper, Through Several Points As Follows:

ملخص:

أثارت جائحة كورونا COVID-19 الشكوك حول قدرة النظام الرأسمالي على الصمود - خاصة في مواجهة الأزمات - وقدرته على التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق النمو الاقتصادي أصلاً ، ناهيك عن التوزيع العادل لثماره، كما أعطت الأزمة مصداقية للدور الحيوي لتدخل الدولة ، وجعلت نموذج الدولة التنموية نموذجًا أكثر إقناعًا ، ومن ثم فإن الإنفاق الاجتماعي - شكّل وبإستمرار الأداة الضرورية لدرأ مناحي تراجع

¹ مدرس الاقتصاد أكاديمية المدينة، خبير تحليل السياسات العامة

وإنكماش الاقتصاد العالمي¹ - الذي خلفته الجائحة - وهو ما أعاد الزخم للأفكار الكينزية التي قدمها للخروج من أزمة الكساد العظيم 1929-1932 ، غير أن هذه الأفكار ظلت لأكثر من نصف قرن لا تخرج عن دائرة التنظير الاستقرائي، ولا تدعمها أبحاث تجريبية قياسية تشرح أثرها بدقة، وتفسر العلاقة السببية بن تدخلات السياسات العامة ونتائجها، وبالتالي شكّلت الدراسات التجريبية التي قدمها ديفيد كارد وجوش أنجريس وجويدو إمبينز تويجًا لثورة في الطريقة التي يتعامل بها الاقتصاديون مع العالم ، والتي بدأت منذ أكثر من 30 عامًا ، ليستحق ثلاثتهم جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2021 ، وهو ما تتناوله هذه الورقة البحثية ، من خلال عدة نقاط فيما يلي :

جائزة نوبل خلفية تاريخية:

تأسست الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم عام 1739 ، هي منظمة مستقلة هدفها العام هو تعزيز العلوم وتقوية تأثيرها في المجتمع، حيث تتحمل الأكاديمية مسؤولية خاصة عن دعم ونشر العلوم الطبيعية والرياضيات ، وتسعى إلى تعزيز تبادل الأفكار بين مختلف التخصصات، وفي 27 نوفمبر 1895 ، قبل عام من وفاته ، وقّع ألفريد نوبل الوصيّة الشهيرة التي ستنفذ بعض الأهداف التي كرّس لها الكثير من حياته، حيث نص نوبل في وصيته على أن معظم ممتلكاته ، التي تزيد عن 31 مليون كرونة سويدية آنذاك (اليوم حوالي 1.794 مليار كرونة سويدية) يجب تحويلها إلى صندوق واستثمارها في "أوراق مالية آمنة"، و توزيع الدخل من هذه الاستثمارات "سنويًا " على شكل جوائز لأولئك الذين قدموا خلال العام السابق أكبر فائدة للبشرية."

ووفقًا لقواعد الاستثمار الأصلية لعام 1901 ، تم تفسير مصطلح "الأوراق المالية الآمنة"، في ذلك الوقت² ، على أنه يعني السندات أو القروض المدعومة بهذه الأوراق المالية أو المدعومة برهون عقارية ، ولكن مع التغييرات التي أحدثتها الحربان العالميتان وتداعياتهما الاقتصادية والمالية ، كان لابد من إعادة تفسير مصطلح "الأوراق المالية الآمنة" في ضوء الظروف والاتجاهات الاقتصادية السائدة، و بناءً على طلب مجلس إدارة المؤسسة ، في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ، وافقت الحكومة السويدية على تغييرات ، حيث تم منح المجلس حرية الاستثمار ليس فقط في العقارات والسندات والقروض المضمونة ، ولكن أيضًا في معظم أنواع الأسهم والأغراض العملية ذات النفع.

¹ محمود عبدالنواب أحمد : أثر الإنفاق العام الاجتماعي على التنمية البشرية في بتسوانا منذ عام 1996 ، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة : كلية الدراسات الأفريقية العليا ، 2021).

² <https://2u.pw/sNdcN>

ومنذ عام 1901 ، تم منح الجوائز لأول مرة بقيمة (150.000 كرونا سويدية لكل منها) ، وقد إنخفضت مبالغ الجوائز وقيمتها بشكلٍ مطرد، ولكن مع منح الحرية للتوسع في أوجه الاستثمار المختلفة ، جنبًا إلى جنب مع الإعفاء الضريبي الطويل الأمد الممنوح علي الجوائزحتي عام 1946 . تمت استعادة القيمة الحقيقية لمبلغ الجائزة ، ومواكبة التضخم المتزايد ، وفي عام 1991. تم تحديد مبلغ جائزة نوبل حتي عام 2020 بمبلغ 10.0 مليون كرونة سويدية.

وتعد مؤسسة نوبل مؤسسة خاصة تأسست في عام 1900 ، تتحمل المسؤولية النهائية لتحقيق النوايا في إرادة ألفريد نوبل¹، وتتمثل المهمة الرئيسية لمؤسسة نوبل في إدارة ثروة ألفريد نوبل بطريقة تضمن وضعًا ماليًا آمنًا لجائزة نوبل على المدى الطويل ، بشكلٍ يضمن الاستقلالية في عملها في اختيار المستفيدين ، وقد تم تكليف المؤسسة أيضًا بتعزيز مكانة جائزة نوبل من خلال إدارة وتطوير العلامات التجارية والأصول غير الملموسة التي تم إنشاؤها خلال تاريخ جائزة نوبل ، الذي يمتد لأكثر من 100 عام.

كما تسعى مؤسسة نوبل جاهدة أيضًا لحماية المصالح المشتركة للأشخاص وللمؤسسات الحائزة على الجوائز وتمثيل منظمة نوبل ككل، حيث تم في العقدين الماضيين تطوير عدد من أنشطة التوعية ، بهدف إلهام ونشر المعرفة حول جائزة نوبل، الجدير بالذكر أن الجائزة في مجال الاقتصاد يُطلق عليها رسميًا جائزة بنك السويد التذكارية في العلوم الاقتصادية لإحياء ذكرى ألفريد نوبل ، وقد بدأ منحها في الذكرى الثلاثمائة لتأسيس بنك السويد المركزي عام 1969، أي بعد مرور ثمانية وستون عاماً علي منح الجائزة عموماً ، حيث حصل عليها لأول مرة النرويجي ركنر فرش والهولندي يان تينبرجن².

الجدير بالذكر أن بنك السويد المركزي يتحمل كامل النفقات الإدارية لمؤسسة نوبل المنظمة للجائزة ويمول الجائزة نقدياً ، حيث بلغ إجمالي القيمة النقدية للجائزة في الاقتصاد 8 ملايين كرونة سويدي منذ عام 2012، بما يُعادل المبلغ الممنوح لجوائز نوبل الأصلية، يقدمها بنك السويد المركزي لمؤسسة نوبل من أجل تغطية نفقاتها الإدارية المرتبطة بالجائزة مع الإلتزام بتضمين معلومات حول الجائزة على موقع مؤسسة نوبل على الإنترنت.

العلوم الاجتماعية وثورة البحث التجريبي:

¹ <https://2u.pw/U7ZJG>

² قائمة الحاصلين علي جائزة نوبل
<https://2u.pw/U7ZJG>

بينما تساعد الظواهر الطبيعية علي الوصول إلي نتائج موثوقة ودقيقة تماماً ، من خلال التحكم والسيطرة التامة علي البيانات ومدخلات التجربة الطبيعية أو المتغيرات المؤثرة فيها بشكل يُمكن قياسه، فإن الظواهر الاجتماعية لا يُمكن إخضاعها للسيطرة التامة ، أو عزل أثر كل العوامل المؤثرة فيها ، وفي التجربة الطبيعية ، يمكن للباحث أيضاً الوصول إلى كل البيانات ، ويتمتع الباحث بالسيطرة الكاملة والفصل التام بين من يُعرض عليه العلاج ويتلقى العلاج في نهاية المطاف (مجموعة العلاج) ومن لم يُعرض عليه العلاج ولا يتلقى العلاج (المجموعة الضابطة)، مما يجعل النتائج أكثر موثوقية.

لكن المشكلة بالنسبة للظواهر الاجتماعية - وجميع علماء الاجتماع - هي وجود كابوس لوجستي ، حيث يكون من المستحيل ، تقسيم مجموعات كبيرة من الناس وإجراء تجارب على أنواع عديدة من الأسئلة السياسية الملحة¹ ، و المهمة للمجتمع ، وقد مثل قرار لجنة نوبل بمنح جائزتها الاقتصادية لعام 2021 لكل من ديفيد كارد وجوش أنجريس وجويدو إمبينز تويجاً لثورة في الطريقة التي يتعامل بها الاقتصاديون مع العالم ، والتي بدأت منذ أكثر من 30 عاماً، فحتى الثمانينيات² ، كانت التجارب غير شائعة في الاقتصاد ، وقد اعتمد معظم الاقتصاديين الذين عملوا في الجانب التطبيقي من هذا المجال على بيانات من المسوح (مثل التعداد)، أو المصادر الإدارية (مثل الضمان الاجتماعي).

حيث قدم لنا الفائزون بجوائز هذا العام - ديفيد كارد³ ، وجوش أنجريس⁴ ، وجويدو إمبينز⁵ - رؤى جديدة حول سوق العمل وأظهروا الاستنتاجات حول السبب والنتيجة التي يمكن استخلاصها من التجارب الطبيعية. امتد نهجهم إلى مجالات أخرى وأحدث ثورة في البحث التجريبي.

وبفضل عمل هؤلاء الحائزين الجُدد على جائزة نوبل ، أصبح علم الاقتصاد في هذه الأيام أكثر من مجرد علم قائم على الأدلة وأقل من فلسفة مدفوعة أيديولوجياً⁶، وفي أواخر الثمانينيات تقريباً ، بدأ اقتصاديو العمل

¹ Nobel economics prize winners showed economists how to turn the real world into their laboratory.

<https://2u.pw/e55Q4>

² Nobel economics prize winners showed economists how to turn the real world into their laboratory.

<https://2u.pw/e55Q4>

³ ولد عام 1956 في جيلف بكندا ، دكتوراه. 1983 م من جامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية. دفعة 1950 أستاذ الاقتصاد ، جامعة كاليفورنيا ، بيركلي ، الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استحق جائزة نوبل عن ورقة بحثية بعنوان "الحد الأدنى للأجور والتوظيف: دراسة حالة عن صناعة الوجبات السريعة في نيوجيرسي وبنسلفانيا"، بالتعاون مع آلان كروجر عام 1991

⁴ مواليد 1960 في كولومبوس ، أوهايو ، الولايات المتحدة الأمريكية. دكتوراه. 1989 من جامعة برينستون ، الولايات المتحدة الأمريكية. أستاذ فورد للاقتصاد ، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، كامبريدج ، الولايات المتحدة الأمريكية

⁵ مواليد 1963 في هولندا. دكتوراه. 1991 ، من جامعة براون ، بروفيدينس ، الولايات المتحدة الأمريكية. الاقتصاد القياسي التطبيقي أستاذ وأستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية.

⁶ A Nobel Prize for a revolution in economics

<https://2u.pw/wdg5e>

على وجه الخصوص التفكير بعمق في كيفية تقدير تأثيرات ظواهر مثل الهجرة أو الحد الأدنى للأجور بشكل أفضل، بطريقة مشابهة لكيفية اختبار شركات الأدوية لعقار جديد ، على سبيل المثال ، أرادوا استبعاد المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تسبب نفس التأثيرات إلى جانب ذلك ، جاء التركيز الجديد على البيانات وقياس الأفراد وسلوكهم ، حيث تتعامل العديد من الأسئلة الكبيرة في العلوم الاجتماعية مع السبب والنتيجة، مثل كيف يؤثر الحد الأدنى للأجور على الانتاجية ومستوي التوظيف في مكان ما أو قطاع ما ؟ كيف تؤثر الهجرة على الأجور ومستويات التوظيف؟ كيف يؤثر التعليم الأطول على الدخل المستقبلي لشخص ما؟ وما يزيد من صعوبة الإجابة على هذه الأسئلة أنه ليس لدينا ما نستخدمه كمقارنة، فنحن لا نعرف ما الذي كان سيحدث لو كان هناك عدد أقل من الهجرة أو إذا كان هذا الشخص لم يواصل الدراسة، حيث كان محور تركيز الاهتمام هو استخدام المواقف التي تؤدي فيها أحداث الصدفة أو تغييرات السياسة (تدخلات السياسة العامة) إلى معاملة مجموعات من الأشخاص بشكل مختلف ، بطريقة تشبه التجارب السريرية في الطب، وهكذا أظهر جوشوا أنجريسست وجويدو إمبينز بالضبط ما يمكن أن تفعله الاستنتاجات حول السبب والنتيجة، زاد إطارها أيضاً من شفافية - وبالتالي مصداقية - البحث التجريبي ، مما يدعم اتخاذ قرارات جيدة ، للأفراد وكذلك صانعي السياسات العامة ، والشباب الذين يتخذون خيارات تعليمي تريد أن تعرف كيف تؤثر هذه على دخلهم في المستقبل ؛ السياسيين الذين يفكرون في مجموعة من الإصلاحات يريدون معرفة كيف تؤثر هذه العوامل على توزيع العمالة والدخل¹.

زيادة الأجور تزيد فرص العمل ولا تقلصها

حتى أوائل التسعينيات ، كانت الحكمة السائدة بين الاقتصاديين هي أن زيادة الحد الأدنى للأجور تؤدي إلى تقليص فرص العمل لأنها تزيد من تكاليف الأجور للشركات، ومع ذلك ، فإن الأدلة التي تدعم هذا الاستنتاج لم تكن مقنعة تماماً ؛ فقد كانت هناك بالفعل العديد من الدراسات التي أشارت إلي وجود ارتباط سلبي بين الحد الأدنى للأجور والتوظيف ، ولكن هل هذا يعني حقاً أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة؟ يمكن أن تكون السببية العكسية هي المشكلة ، ولإختبار صحة هذه الفرضية استخدم Card and ²Krueger ، تجربة طبيعية لدراسة كيفية تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور على التوظيف.

¹ Natural experiments help answer important questions

<https://2u.pw/rNtcB>

² آلان كروجر، هو اقتصادي أمريكي عمل مستشاراً إقتصادياً للرئيس بارك أوباما ، وهو شريك بحثي أساسي لديفيد كارد ، كان مرشحاً للحصول علي جائزة نوبل مناصفة مع الأخير ، غير أنه مات مُنتحراً عام 2019 في ظروف غامضة ، وحيث أن جائزة نوبل لا تُمنح للأموات فقد إنتزعها كارد لنفسه بالكامل .

وقد حدد الباحثون مجموعة علاجية مكونة من 400 عينة من مطاعم الوجبات السريعة في نيو جيرسي، وهي صناعة تكون فيها الأجور منخفضة عادة ، ومجموعة مراقبة أو ضابطة (مطاعم في شرق ولاية بنسلفانيا)¹ لقياس تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور ، منذ 1 أبريل 1992: تمت زيادة الحد الأدنى للأجور في الساعة في نيو جيرسي من 4.25 دولار إلى 5.05 دولار، على الرغم من ذلك ، لم يتأثر التوظيف في نيو جيرسي (الشكل 1).

وقد أدى العمل الذي أجراه Card في بداية التسعينيات أيضًا إلى بحث جديد حاول تفسير عدم وجود آثار سلبية على التوظيف²، إن أحد التفسيرات المحتملة هو أن الشركات يُمكنها تحويل التكاليف المتزايدة إلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى ، بدون انخفاض كبير في الطلب، تفسير آخر هو أن الشركات التي تهيمن على مجتمعاتهم المحلية يمكن لسوق العمل أن يحافظ على الأجور منخفضة ؛ وبالتالي ، فإن زيادة الحد الأدنى للأجور تعني أن المزيد من الناس يريدون للعمل ، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل، عندما يكون للشركات مثل هذه القوة على السوق ، فإننا لا يمكن تحديد كيفية تأثير العمل بالتغيرات في الحد الأدنى للأجور مقدمًا. أدت الدراسات العديدة المستوحاة من عمل Card and Krueger إلى تحسين فهمنا بشكل كبير لسوق العمل ، فقد وجد البحث أن التوظيف في مطاعم الوجبات السريعة لم يتأثر سلبًا بزيادة الحد الأدنى للأجور في نيو جيرسي³.

(الشكل 1) أثر زيادة الحد الأدنى للأجور علي فرص العمل

¹The effect of increasing the minimum wage

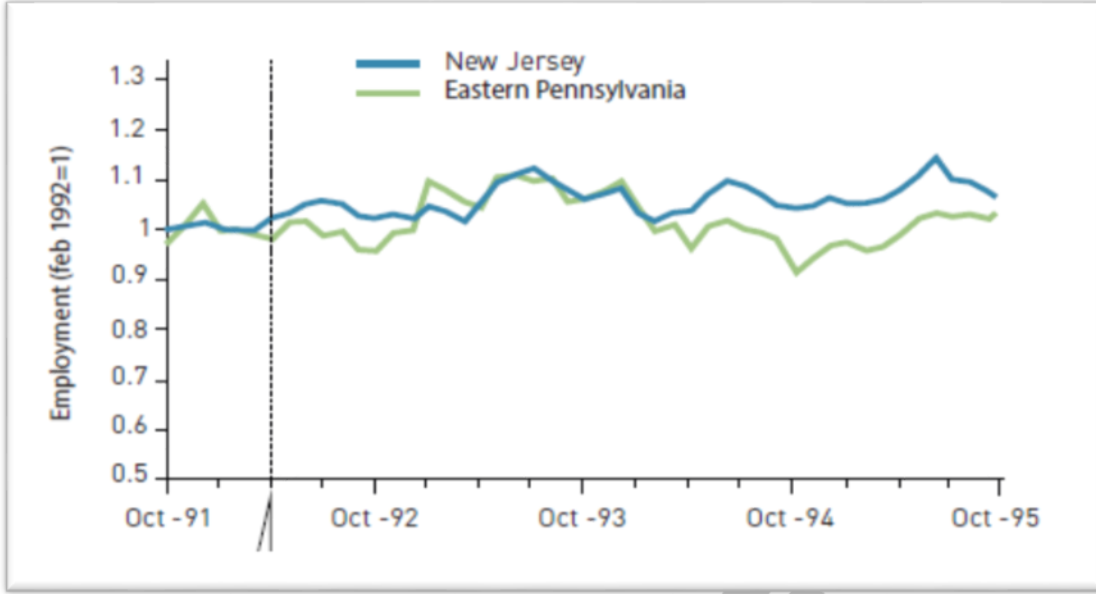
<https://n9.cl/s86us>

² Introducing David Card, the 2021 Nobel Prize in Economics winner who made the minimum wage respectable

<https://n9.cl/s86us>

³ The Nobel in economics goes to three who find experiments in real life

<https://n9.cl/8uvm7>



التعليم وزيادة الدخل السببية المؤكدة

بينما ركزت التجارب الطبيعية علي كيفية الوصول إلى استنتاجات دقيقة حول السبب والنتيجة ، فإن دراسة Guido Imbens و Joshua Angrist أظهرت أيضا هذه العلاقة السببية الارتباط أو الاقتران فحسب ، فبالنسبة لكل من المجتمع والشباب الذين يفكرون في مستقبلهم ، فإن السؤال عن ما هو مقدار ما ستكسبه إذا اخترت الدراسة لفترة أطول ، وقد تتضمن المحاولة الأولية للإجابة على هذا السؤال النظر في البيانات المتعلقة بكيفية ارتباط أرباح الأشخاص بتعليمهم ، حيث يحصل الأشخاص الذين لديهم سنوات تعليم أكثر على دخل أعلى ، وفي دراسة مبتكرة من عام 1994 ، أظهر جوشوا أنجريس وجويدو إمينز ، ما هي الاستنتاجات حول السببية التي يمكن استخلاصها من التجارب الطبيعية (الميدانية العشوائية) هل يمكننا أن نستنتج علي سبيل المثال أن سنة إضافية من التعليم تضيف 7% إضافية على دخلك؟.

إن الإجابة على هذا السؤال هي لا - فالأشخاص الذين يختارون تعليماً طويلاً يختلفون في نواح كثيرة عن أولئك الذين يختارون تعليماً قصيراً. على سبيل المثال ، قد يكون بعض الأشخاص موهوبين في الدراسة والعمل. من المرجح أن يواصل هؤلاء الأشخاص الدراسة ، لكن من المحتمل أن يكونوا قد حصلوا على درجة عالية من الدخل حتى لو لم يفعلوا ذلك، و قد يكون الأمر كذلك أن الأشخاص الذين يتوقعون أن يؤتي التعليم ثمارهم هم فقط الذين يختارون الدراسة لفترة أطول ، وقد تحدث مشاكل مماثلة إذا كنت تريد التحقيق في كيفية تأثير الدخل على طول العمر، تُظهر البيانات أن الأشخاص ذوي الدخل المرتفع يعيشون لفترة

أطول - ولكن هل هذا يرجع حقاً إلى ارتفاع دخلهم ، أم أن هؤلاء الأشخاص لديهم سمات أخرى تعني أنهم يعيشون لفترة أطول ويكسبون المزيد؟ ومن السهل التفكير في المزيد من الأمثلة حيث يوجد سبب للتساؤل عما إذا كان الارتباط يشير بالفعل إلى علاقة سببية حقيقية، إذن ، كيف يمكننا استخدام تجربة طبيعية لفحص ما إذا كانت سنوات التعليم الإضافية تؤثر على الدخل المستقبلي؟.

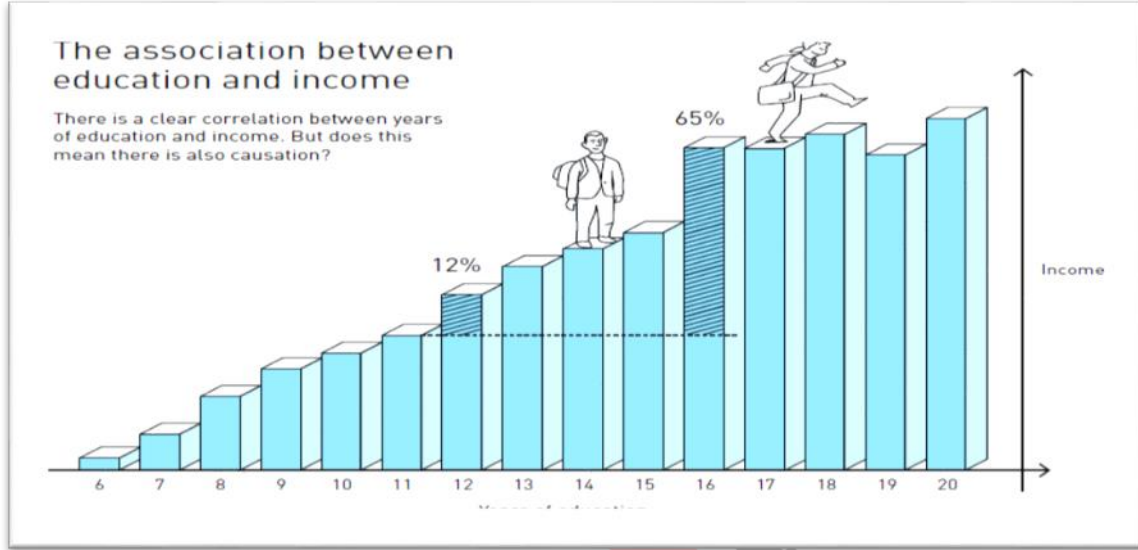
أظهر جوشوا أنغريست وزميله آلان كروجر، كيف يمكن القيام بذلك في الولايات المتحدة : حيث كان تأثير سنة إضافية من التعليم على الدخل تسعة في المائة عموماً ، والمثير للدهشة أن هذا التأثير كان أقوى من الارتباط بين التعليم والدخل والذي بلغ سبعة في المائة ، وإذا كان الأشخاص الطموحون والأذكياء يتمتعون بمستويات عالية من التعليم ودخل مرتفع (بغض النظر عن التعليم) ، فيجب أن تكون النتيجة عكس ذلك ؛ يجب أن يكون الارتباط أقوى من العلاقة السببية، وقد أثارت هذه الملاحظة أسئلة جديدة حول كيفية تفسير نتائج التجارب الطبيعية - أسئلة أجاب عنها لاحقاً جوشوا أنغريست وجويدو إمينيز.

وبينما كان دخل أولئك الحاصلين علي 12 سنة تعليم أعلى بنسبة 12 في المائة من الأشخاص الحاصلين على 11 عاماً فقط من التعليم (الشكل 2)، فإن الأشخاص الذين لديهم 16 عاماً من التعليم لديهم دخل أعلى بنسبة 65 في المائة من الأشخاص الحاصلين على 11 عاماً من التعليم¹، وعلى هذا الأساس فمن المُحتمل أن يستثمر صانعو القرار بشكل أكبر في جودة التعليم في المدارس التي يكون فيها تحصيل الطلاب منخفضاً.

ولدراسة ما إذا كانت الموارد المدرسية لها تأثير على نجاح الطلاب في سوق العمل في المستقبل ، قارن ديفيد كارد وآلان كروجر تحليل عائدات التعليم للأشخاص الذين عاشوا في نفس الولاية في الولايات المتحدة ، ولكنهم نشأوا في ولايات مختلفة - على سبيل المثال ، الأشخاص الذين نشأوا في ولاية ألاباما أو أيوا ، لكنهم يعيشون الآن في كاليفورنيا ، فإذا اختلفت عائدات التعليم ، فمن المُحتمل أن يكون هذا بسبب أن ألاباما وأيوا استثمرتا بشكل مختلف في أنظمتها التعليمية، وبالتالي وجد Card and Krueger أن الموارد مهمة، حيث زادت عوائد التعليم مع زيادة كثافة المعلمين بالنسبة لعدد الطلاب ، وهو ما يُشكل دعم تجريبي قوي نسبياً لإظهار أن الاستثمارات في التعليم تؤثر على نجاح الطلاب لاحقاً في سوق العمل، وهذا التأثير قوي ومهم بشكل خاص للطلاب القادمين من خلفيات محرومة.

(الشكل 2) أثر عدد سنوات التعليم علي الدخل

¹ <https://n9.cl/s86us>



الهجرة أيضاً لا تقلص سوق العمل

تاريخياً فمن المرجح أن يستقر المهاجرون في مناطق ذات سوق عمل متنام ، وببساطة فإن مقارنة المناطق مع أو بدون العديد من المهاجرين لا يكفي لإقامة علاقة سببية ، بين وجود مهاجرين وبين تراجع فرص العمل ، وبظهور حدث فريد في تاريخ الولايات المتحدة أدى إلى ظهور تجربة طبيعية استخدمها ديفيد كارد للتحقيق في كيفية تأثير الهجرة على سوق العمل ، ففي أبريل 1980 ، سمح فيدل كاسترو وبشكل غير متوقع لجميع الكوبيين الذين رغبوا في مغادرة البلاد بالهجرة للعمل في ولاية ميامي الأمريكية ، وقد بلغ عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية 125000 كوبي ، مما أدى إلى زيادة القوة العاملة في ميامي بنسبة حوالي سبعة في المائة ، مما فرض ضرورة دراسة كيفية تأثير هذا التدفق الهائل للعمال على سوق العمل في ميامي ، ومن ثمَّ قارن ديفيد كارد اتجاهات الأجور والتوظيف في ميامي مع تطور الأجور والعمالة في أربع مدن مقارنة ، وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في المعروض من العمالة ، لم يجد كارد أي آثار سلبية على سكان ميامي ، من حيث تراجع مستويات التعليم ، كما أنه لم تنخفض الأجور ولم ترتفع البطالة مقارنة بالمدن الأخرى.

وقد أنتجت هذه الدراسة عدد كبير من الأعمال التجريبية الجديدة ، كما عمقت فهم أفضل لتأثيرات الهجرة ، وعلى سبيل المثال ، أظهرت الدراسات أن زيادة الهجرة لها تأثير إيجابي على الدخل بالنسبة للعديد من الفئات التي ولدت في البلاد (السكان المُقيمين) ، بينما الأشخاص الذين هاجروا في وقتٍ لاحق يتأثرون

سلبًا، وأحد التفسيرات لذلك هو أن يتحول السكان الأصليون إلى وظائف تتطلب مهارات جيدة في اللغة الأم ، بما يضمن لهم عدم التنافس مع المهاجرين على الوظائف.

إن مقارنة بسيطة "قبل وبعد" للأجور والبطالة في ميامي كانت ستتجاهل حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي كان مزدهراً في عام 1979 وانخفض في عام 1981 لأسباب لا علاقة لها بهؤلاء المهاجرين ، كانت إجابة كارد هي تحليل متوسط التغير في الأجور والبطالة بين أواخر السبعينيات والثمانينيات في أتلانتا وهيوستن ولوس أنجلوس وتامبا - سان بطرسبرج ، حيث قدم ما يسمى "نتيجة واقعية" - بمعنى ما كان سيحدث على الأرجح في ميامي بدون تدفق المهاجرين ، و بطرح هذا التراجع من الإنكماش الأصلي في نتائج سوق العمل في ميامي ، كان كارد قادراً علي على حساب تأثير تدفق المهاجرين على الأجور والبطالة في المدينة ، كما وجد كارد ، أن هذا التدفق لم يكن له أي تأثير تقريباً على أجور غير الكوبيين ذوي المهارات المتدنية في ميامي ، ولم يؤدي إلى زيادة البطالة بين السود أو غير الكوبيين أيضاً ، ورغم أن هذه النتيجة كانت مثيرة للجدل قبل 31 عاماً ولا تزال مثيرة للجدل حتى يومنا هذا ، لكن نهج كارد لا يزال مؤثراً للغاية.

صدي السببية في النصف الآخر من الكرة الأرضية

بينما يواجه الإتهام هذا العام لجائزة نوبل في الاقتصاد بفقدانها للتنوع ، حيث حصل عليها ثلاثة ذكور يعيشون في أمريكا وفي فئة عمرية واحدة تقريباً (50-60) سنة، غير أن نتائج أبحاثهم وجدت صداها في النصف البعيد من الكرة الأرضية ، ففي عام 2002 ، احتلت أستراليا المرتبة الثالثة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفقاً "لترتيب" الحد الأدنى للأجور ، وبحلول عام 2019 احتلت المرتبة 12 (من بين 29 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الحد الأدنى للأجور، بينما تتعامل أستراليا مع قضايا أخرى بأهمية أكثر ، تعمل دول أخرى بناءً على الأدلة الاقتصادية الجديدة ورفع الحد الأدنى للأجور، ففي الولايات المتحدة ، تريد إدارة بايدن مضاعفة الحد الأدنى الفيدرالي للأجور ، إن الحجة القائلة بأن رفع الحد الأدنى للأجور في أستراليا سيكلف بالضرورة وظائف عفا عليها الزمن وغير مقنعة، بعد الزيادة المتواضعة للغاية في العام الماضي ، ستؤدي الزيادة الأكثر سخاءً إلى تعزيز تعافي أستراليا بعد COVID ، وليس تعريضها للخطر¹ (الشكل 3).

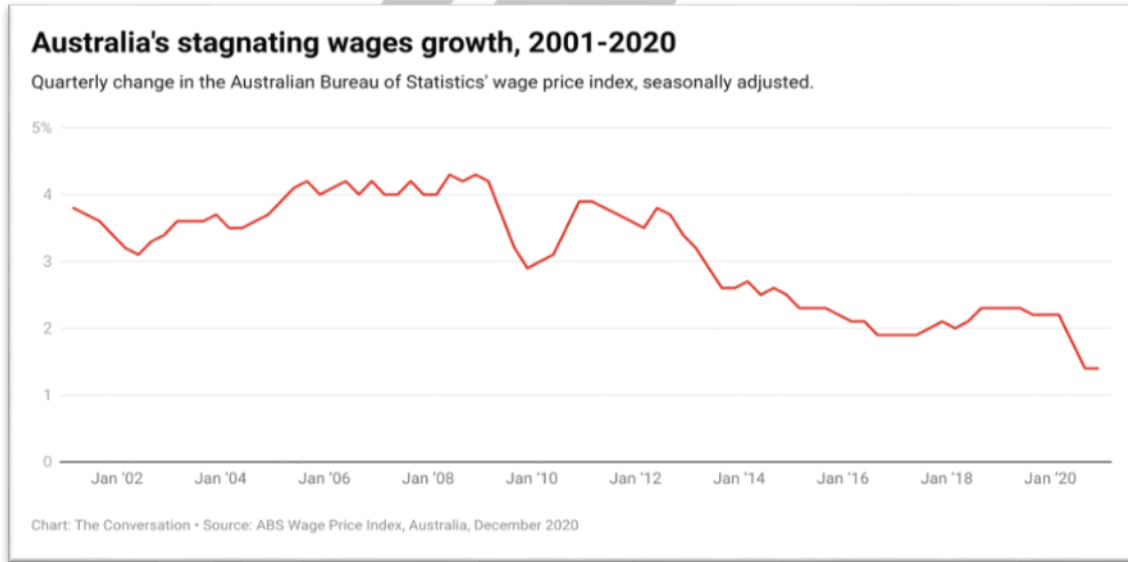
وليس من قبيل المصادفة أن أستراليا قد شهدت نموًا ضعيفًا للأجور وانخفاضًا في حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي ، جنباً إلى جنب مع الربحية التجارية القياسية، ذلك أن الحكومة الفيدرالية تقع أسيرة اعتقاد

¹ Resistance to raising the minimum wage reflects obsolete thinking
<https://n9.cl/fktb4>

عفا عليه الزمن بأن رفع الحد الأدنى للأجور سيقوض خلق فرص العمل والقدرة على المنافسة ، بما يمثله ذلك من أرثوذكسية اقتصادية زائدة عن الحاجة ، غير أنه قد تم دحض هذه الفكرة من خلال التطورات الهامة في كل من النظرية الاقتصادية والمقارنات الدولية.

إن العقيدة الاقتصادية القديمة ، التي يتم نقلها عادةً من خلال مخططات العرض والطلب البسيطة ، جادلت بأن البطالة كانت حتمية في أي وقت تفرض فيه الحكومات حدًا أدنى للأجور أعلى من "توازن السوق" الطبيعي، وفي حين أكد بنك الاحتياطي على أن الزيادات الأخيرة في الحد الأدنى للأجور لم يكن لها تأثير سلبي واضح على التوظيف ، فإن تقديم رفض الحكومة إلى "لجنة العمل العادل" هو استحضار رمزية فاقدة للمصداقية من خلال اقتراح مساومة حتمية بين الأجور والتوظيف، كما أنه يتجاهل مقدار تآكل الحد الأدنى للأجور في أستراليا في العقود الأخيرة، بعد أن كانت أستراليا ذات يوم رائدة على مستوى العالم في سياسة الحد الأدنى للأجور، حيث يبلغ الحد الأدنى للأجور في أستراليا الآن 54% من متوسط الأجور في عام 1992 ، بينما كانت النسبة 65%. قبل فترة طويلة من جائحة COVID-19 ، حيث كانت أستراليا تشهد بالفعل أضعف نمو للأجور منذ ثلاثينيات القرن الماضي منذ نهاية عام 2013 ، حيث بلغ متوسط نمو الأجور 2.1% فقط سنويًا ، وقد تزامن هذا التراجع مع إضعاف السياسات الأخرى الداعمة للأجور.

(الشكل 3) متوسط الحد الأدنى للأجور في أستراليا (2002-2020)



لكن في العقدين الماضيين ، انقلبت هذه الحكمة التقليدية رأساً على عقب، بدءًا من الدراسات الأمريكية الرائدة حول الحد الأدنى للأجور والتوظيف في صناعة الوجبات السريعة ، فقد وجدت الدراسات أن ارتفاع

الحد الأدنى للأجور لا يؤدي عمومًا إلى تدمير الوظائف - وفي ظروف معينة قد يعزز التوظيف بالفعل، كما أن سياسات تحفيز الأجور تتطوي علي عدد من النتائج منها مايلي:

- 1- زيادة مشاركة القوى العاملة والإنتاجية بين العمال ذوي الأجور المنخفضة الذين تم إستهدافهم بالزيادة.
- 2- الاحتفاظ بالوظائف بشكل أفضل وإنخفاض معدل دوران الموظفين ، مما يقلل من تكاليف البحث عن الوظائف والتدريب.
- 3- الحد من سلطة "احتكار التوظيف " لكبار أرباب العمل لقمع الأجور .
- 4- زيادة دخول العُمَّال مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتحفيز النمو الاقتصادي.